المجلس القومي لحقوق الإنسان

اللقاء الثالث : حلقة نقاشية حول

"التحديات التى تواجه عمل منظمات المجتمع المدنى و النشطاء الحقوقيين"

القاهرة في ٩ مارس 2025

ملخص النتائج والتوصيات الصادرة عن اللقاء

أهم ملاحظات المشاركات والمشاركين

1 - غياب تمثيل ومشاركة منظمات المجتمع المدني والنشطاء الحقوقيين في جلسات صياغة قانون الإجراءات الجنائية

2 - تجاهل الأراء والمقترحات المقدمة من منظمات المجتمع المدني والنشطاء الحقوقيين خلال جلسات الحوار الوطني

3 - ضعف وغياب القدرة على التفاعل مع المقترحات مثل تعديل بعض النصوص التشريعية أو إستحداث قوانين جديدة

4 - استمرار أزمة سجناء الرأي والإفتقار لحرية الرأي والتعبير

5 - إشكالية إستمرار حبس بعض المتهمين بعد إنتهاء مدد العقوبة المقررة

6 - إستمرار الملاحقات التعسفية ضد النشطاء الحقوقيين في الداخل بوضعهم على قوائم الإرهاب والمنع من السفر بالرغم من حصولهم على العفو الرئاسي ، أو ملاحقة النشطاء الحقوقيين المصريين بالخارج والتي تتمثل في الحرمان من إستخراج أوراق ثبوتية- الوضع على قوائم الإرهاب- إصدار الأحكام الغيابية

7 - غياب الدور التنسيقي للمجلس القومي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بعمل المنظمات وضرورة القيام بهذا الدور بشكل مستمر وتراكمي يسمح بالبناء عليه

8 - تضييق قنوات الدعم المالي على منظمات المجتمع المدني مما يعرقل أدائها وقدرتها على مساعدة الفئات المستهدفة، وضرورة حث وزارة التضامن الاجتماعي كجهة إدارية على دعم الجمعيات والمؤسسات الأهلية

9 - غياب مشاركة ممثلي الحكومة من مختلف الوزارات عن تلك اللقاءات التي يعقدها المجلس لممثلي منظمات المجتمع المدني

التوصيات والمقترحات

1 - ضرورة إعادة مناقشة اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية لما يحويه من بيروقراطية في إجراءات التسجيل ومعوقات تكبل عمل المنظمات

2 - دعوة منظمات المجتمع المدني لإعداة تقديم مقترحاتها التي تمكنها من القيام بدورها في مساعدة الفئات المستهدفة وتقديم خدمات مثل الخدمات التعليمية والصحية

3 - التأكيد على أهمية تفعيل الشراكة والتعاون بين المجلس ومنظمات المجتمع المدني وتعزيز دور المجلس كجسر للتواصل بين الدولة والمجتمع المدني

4 - تعزيز الحريات العامة وفتح المجال العام لضمان الممارسة الديموقراطية وحرية التعبير

5 - قيام المجلس بتنفيذ أنشطة تهدف للتعريف بمدى إستقلالية المجلس (مثل النشاط الحالي

6 - الاشتباك مع القضايا والاحداث الحالية وتفعيل دور المجلس القومي لحقوق الإنسان كمظلة لمدافعي حقوق الانسان والمنظمات العاملة في هذا المجال ، وضرورة الاستماع لوجهات نظر تلك المنظمات وتقديمها للجهات المعنية

7 - خلق قنوات تواصل بين الجهات الحكومية والوزارات والمجتمع المدني من خلال وضع منهج تشاركي يتم إستخدامه وفق الدستور والقانون

8 - فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني لزيارات مراكز الاصلاح والتأهيل

9 - تشكيل لجنة مستقلة للنظر في أوضاع نشطاء حقوق الانسان خارج مصر وتعمل على حل مشكلاتـــــهم (مثل الحرمان من استخراج أوراق ثبوتية - الوضع على قوائم الإرهاب - الاحكام الغيابية) وذلك من خلال إرادة سياسية تسمح بعمل تلك اللجنة

10 - إغتنام الفرصة لتصحيح العلاقة بين السلطات وبعض منظمات حقوق الانسان التي تتكيف مع الضوابط القانونية وإغلاق ملفات الملاحقة القانونية لبعض الحقوقيين وإلغاء بعض قرارات المنع من السفر

11 - قيام المجلس بوضع مؤشر لقياس التطور في أوضاع مراكز الاصلاح والتأهيل

12 - تشكيل لجنة لجنة متخصصة مشتركة بين المجلس ونشطاء المجتمع المدني لمراجعة الجزء الخاص بالمرأة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ، ومتابعة أوضاع السجينات في مراكز الإحتجاز ، مع وضع أجندة حقوقية نسوية وعرضها على البرلمان

13 - وضع إستراتيجية لعمل المجلس فيما يخص حقوق الانسان وعمل منظمات المجتمع المدني والتنسيق فيما بينهم لتنفيذ الأهداف الخاصة بالإستراتيجية

14- العودة لتطبيق لائحة السجون / مراكز الاصلاح والتأهيل فيما يخص الزيارات التي تم تقليص عددها ومدتها خلال فترة جائحة كوفيد 19 ومازالت مستمرة حتى الآن

15 - عقد ورش عمل مشتركة لمناقشة التوصيات المقدمة للمجلس من اللجنة الفرعية للتصنيف والاعتماد بهدف العمل على إستعادة تصنيف المجلس

16 - توقيع بروتوكول تعاون بين المجلس ومنظمات المجتمع المدني لتسهيل تحويل القضايا الفردية مكتب الشكاوى وتقديم الخدمات الحقوقية والقانونية